"حول هوية الاقتصاد الليبي ومهمة التخطيط"

أ. أحمد عبدالحميد الأطرش

سأحاول باختصار أن ألقي بعض الأضواء على الموضوع المطـروح للمناقـشة "هوية الاقتصاد ومهمة التخطيط" . ولا أدعي أنني سأوفي الموضوع حقه لا مـن حيث تغطية جوانبه العديدة ، ولا من حيث التعمق في كل من تلك الجوانب . كما لا أدعي أن ما سأقوله هو من بنات أفكاري المحضة ... إنما هـو حـصيلة بعـض مـا قـرأت واستخلصت من أفكار وآراء ذوي الاختصاص والخبرة .

لنأتي أولاً إلى تعبير "هوية الاقتصاد" ، ولنطرح السؤال التالي:-

ما هي الأسس والمعايير التي يمكن في ضوئها رسم هوية الاقتصاد من حيث الـشكل والقوة والأهداف ؟ ... وما هي الاستراتيجية التي يحسن بالدولة أن تنتهجها لتحقيق الهوية الاقتصادية ؟

وبداية هناك قضايا ومفاهيم عديدة تتبادر إلى الذهن عند التعرض لمصطلح "هوية الاقتصاد" .. هل المقصود به الظواهر الاقتصادية في المجتمع ، أم المفـاهيم والـنظم الاقتصادية التي يستند إليها ذلك المصطلح ؟ ... هناك الهوية الرأسمالية المتمثلـة فـي نظام اقتصاد السوق ، وهناك الهوية الاشتراكية المتمثلـة فـي الاقتـصاد الاشـتراكي المخطط .

وفي ميدان النمو ومستوياته هناك بلدان متقدمة النمو (بلدان غنية) ، وبلدان أخرى في طريق النمو (متوسطة الحال أو فقيرة) وهناك بلدان أقل نمواً (أي أكثر فقراً) .

كما هناك بلداناً تبرز فيها وتتطور بعض السمات العامة مثل التصنيع ، أو الإنتاج الزراعي ، أو السياحة ، أو التجارة ... الخ .

وهذه أمور تتوقف على ظروف وإمكانيات البلد المحدد وطبيعة مواردها . كما يمكن أن يكون هذا ثمرة لعوامل تاريخية أو جغرافية أو بيئية ، أو ميراثاً لعهود سابقة ، أو نتيجة نشاط جماعي للمجتمع .

www.npc.gov.ly

تلك نماذج لسمات وهويات متعددة ومتنوعة .. والواقـع أن هـذه الـسمات لا يمكن أن تكون إلا ثمرة نشاط اقتصادي يتميز به المجتمع عبر فترة زمنيـة طويلـة ، ودور ذلك النشاط في محيطه الطبيعي بعيداً عن الافتعال والتعلق بانتماء غير واقعي لا يحقق أية نتيجة .

وبهذا المفهوم "الاقتصادي – الاجتماعي" كان بالإمكان أن يأخذ الاقتصاد الليبـي مكانه أو هويته الحقيقية بمرور الوقت وتكثيف الجهد . إلا أن ذلك لـم يتحقـق نتيجـة بعض المؤثرات الداخلية والتحديات الخارجية التي لم تساعد في خلق المناخ المناسـب لتحقيق هوية مميزة للاقتصاد الليبي تتناسب وتتناسق مع قواعده وتوازناته الاقتـصادية والاجتماعية والثقافية المترابطة ذات الأهمية للنمو والتنمية المستدامة .

ومع ذلك ، وإنصافاً للمرحلة السابقة ، فقد حققت الجماهيرية العظمى خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين إنجازات على أكثر من صعيد في مـضمار التنميـة الاقتصادية والاجتماعية .. وإن لم ترق بعض تلك الإنجازات إلى المعدلات العالميـة ، فإنها تعتبر عالية المستوى في كثير من الجوانب .

ويتعين التنبيه هنا إلى أنه في مطلع القرن الواحد والعـشرين يتوقـع أن تواجـه الجماهيرية تحديات جديدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمـس حاضـرها ومستقبلها وتفرض عليها اتخاذ مجموعة إصلاحات لتحسين نوعية الحياة للإنسان الليبي ، ونقله مما هو فيه إلى ما يتوق إليه من خلال إعادة النظر فـي الهياكـل والـسياسات الاقتصادية ، ومن خلال تطوير هياكل وكوادر المؤسسات ، وتحقيق التحـسن الكمـي والنوعي في الإنتاج والخدمات .

ومن الثابت أنه خلال العقود الثلاثة الماضية نفذت الجماهيريـة بـرامج إنمائيـة واستثمارات ضخمة في مختلف مشاريع البنية الأساسية ، وفـي مجـال المـشروعات الصناعية والزراعية وغيرها ، تجاوزت قيمتها 35 مليار ديناراً مـن خـلال خطـط وميزانيات تنمية انطلقت منذ عام 1970ف . وكانت هذه البرامج التنموية والمـشاريع المختلفة تستهدف الدفع بعجلة التنمية في جميع المجالات ، وتوظيف إيـرادات الـنفط لتحقيق التنمية المستدامة .

إلا أنه رغم كل الجهود المخلصة ، وما تم إنفاقه على البرنامج الإنمـائي ، ومـا استهدفته خطط التنمية لتنويع مصادر الدخل ، وتخفيف الاعتماد على قطاع النفط ، فقد ظل الاقتصاد الليبي يعاني من خلال هيكلي انعكـست آثـاره الـسلبية علـى الوضـع الاقتصادي بشكل عام .. ومن هنا ساد الإحساس بأن واقع الاقتصاد الليبـي أصـبح لا ينسجم بشكل كامل مع السياسة الاقتصادية المرسومة . كما ساد الشعور بالقلق من جراء عدم تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية .

وهذا ما أبرزته الوثيقة المعنونة " الإطار الكلي لخطة التنمية 2001-2005ف – مقترح أولي محدّث – التي أعدها مجلس التخطيـط العام سنة 2000ف . حيث عكست صورة واضحة لبعض التداعيات وشخصت المشاكل ، وحددت الأسس العامة التي يمكن أن يرتكز عليها التوجه نحو إعادة هيكلة الاقتصاد في إطار تطبيق استراتيجية اقتصادية واجتماعية وحزمة سياسات مساندة لها تمتد لفترة تزيد عن خمس سنوات . وهي وثيقة هامة تضيء آفاق التنمية الرحبة التي طالما كانت جوهر تطلعاتنا ، وترجمـة عمليـة لمحاولات اللحاق بركب التطور الاقتصادي المنشود وتحقيق الرفاهية .

إضافة إلى ذلك ، فقد دللت التحليلات والاستنتاجات التي وردت بالدراسة العلمية التي أعدتها "الهيئة القومية للبحث العلمي" عام 1992ف بعنوان " الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي" على أنه يكاد يستحيل تغيير الأوضاع الاقتصادية القائمة ما لـم تتخذ خطوات جادة نحو إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي . واقترحت الدراسة أسساً لإعـادة الهيكلة الاقتصادية وسبل تنشيط الاقتصاد والسير بالإصلاح قدماً .

وفي تقديري أن الوثيقتين المذكورتين تكملان بعضهما وتـشكلان قاعـدة هامـة للإصلاح الاقتصادي ، وتعينان على فهم المشكلة من جوانبها العديدة ، وتوفران طـرق العلاج .

ولكي تكون الصورة أكثر وضوحاً وفي إطارهـا الـصحيح ، وللوقـوف علـى مواطـن الضعف ، وقبل تقديم مقترحات لتحسين وتطوير الأداء الاقتصادي مستقبلاً ، يمكن عرض الحقائق التالية:

1- لا يزال قطـاع النفط والغاز يساهم بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي ، كما يشكل 98% من إجمالي الصادرات ، وبذلك فهو يمثل المـصدر الوحيـد

تقريباً في توليد عوائد الصادرات . وهذا بطبيعة الحال وضع دقيـق يعّـرض الاقتصاد الليبي لخطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالميـة ، كمـا قـد يعرض البلاد لضغوط خارجية .

2- وظلت مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الصناعة والزراعة) في الناتج المحلـي الإجمالي محـدودة ولا تزيـد عـن 15% (6% للـصناعة ، 9% للزراعة) . ولاتزال المشروعات الصناعية والزراعية تشكل عبئاً ثقيلاً علـى رصيد الدولة من النقد الأجنبي لاعتمادها على استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار من الخارج .

3- تزايد شح المياه وأثر ذلك على توسيع رقعة الزراعة بشكل خـاص ، وغيـاب نظم فعالة لإدارة الطلب على المياه وترشيد استعمالها .

4- ويعتمد الاقتصاد الوطني حتى الآن على الواردات من الخارج سواء أكانت في شكل سلع استهلاكية أو وسيطة أو تامة الصنع .

5- كما أن سيطرة القطاع العام ، وتلاشي دور القطاع الأهلي حتى وقت قريـب ، أسهمت في استنزاف الموارد المحدودة وتكديس العمالة الزائدة ، وزيادة العجز في الميزانية .

6- وحتى بعد بدء تجربة الخصخصة استمرت المنشآت المملكة تعاني من تـدهور في الإنتاج وسوء الأداء بسبب إهمال إعادة الهيكلة واستمرارها – بعد التمليـك – تحت مظلة المنشآت العامة ، واقتصار ملكيتها على العاملين .

7- اعتماد الاقتصاد إلى حد ملفت للنظر على العمالة الوافدة خاصة في قطاعـات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات . وبروز مشكلة نقص فرص العمل أمام العمالة الوطنية .

8- وساهمت جملة من الأسباب والعوامل الأخرى في تعميق الخلل الهيكلـي فـي الاقتصاد مثل:

- عدم كفاءة العديد من المؤسسات والشركات والوحدات الإنتاجية والخدمية العامة ، وكثرة التدخلات في عملها .
- انخفـاض الطاقات الإنتاجية والتشغيلية فـي العديـد مـن القطاعـات الإنتاجية ، ووجود طاقات معطلة في مجال الصناعة تصل إلى 55% .

www.npc.gov.ly

- عدم استقرار الهيكلة الإدارية ، وتعدد الدمج والإلغاء .
- عدم ثبات التشريعات ، وانتشار التسيب .
- عدم وضوح التوجيهات الاقتصادية .
- تدني القدرة الشرائية للدينار الليبي .
- انخفاض مستوى المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار وتدني مستويات الدخول الحقيقية .
- زيادة الدين العام والعجز عن تسديده .

وهكذا يبـدو الواقع الاقتصادي في وضعه الراهن بصورته الضعيفة المـشوهة ، ومدلولاته وأخطاره التي لا يمكن تجاهلها .

والآن لنطرح السؤال التالي:

ما هي الاستراتيجية التي يتعين انتهاجها في مواجهة تلك الظـواهر الـسلبية المؤثرة على مسيرة التنمية .. وما هي السياسات والوسائل التي يمكن أن تنقلنا مما نحن فيه إلى ما نصبوا إليه ؟.

ورداً على السؤال ، يجدر التنبيه أولاً إلى أننا نعيش فـي زمـن تتـسارع فيـه التحولات باتجاه الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي .. وهذا بطبيعة الحال يتطلـب تطوير قدرات بلادنا الاقتصادية والمالية والنقدية وتطوير المؤسسات والطاقات ، وبناء القدرات البشرية والاستثمار في البشر وفي قدراتهم ، ووضع الاقتـصاد فـي مـساره الصحيح ، وإعادة هيكلته . كما يتطلب تحقيق المواءمة بين الأهداف الاقتصادية التـي تسعى الدولة إليها وقدرتها على تحقيق تلك الأهداف . وهذا – بطبيعة الحال – سـوف لن يتأتى إلا مـن خلال وضـع خطـة استشرافية – طويلة المدى – تحدد الأهداف ، والغايات ، والأولويات ، والسياسات ، والوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف .. تنبثـق عنها خططاً تنموية متوسطة المدى (ثلاثية أو رباعية أو خماسية) تعمل على المحافظة على دفع الاقتصاد في مساره الصحيح ، وترسـى كل خطة أساساً للخطة التالية حتـى تتحقق الأهداف الاستراتيجية المنشودة .

وهنا تأتي "مهمة التخطيط"

www.mpc.gov.ly

إن التخطيط السليم يرمي إلى تحديد أهداف التنمية . ومن الواضح أنه لكي يمكن تحقيـق تلك الأهداف يجب ألا تكون الخطـة مجـرد تعبيـر عـن إرادة أو رغبـات المخططين ، أو مجرد تجميع لمشروعات استثمارية تبدو في مجموعهـا ملائمـة مـع الإمكانيات المالية والقوى الاقتصادية دون الالتفات إلى مدى اتساقها أو حسن اختيارها .

إن ما يجب أن يراعى في تحديد الخطـة الظـروف الاقتـصادية والاجتماعيـة والسياسية ، ووضع السياسات اللازمة لتوجيه الاقتصاد في الاتجاه الـصحيح ، وخلـق الاستقرار الاقتصادي ، والعمل على استمراره . كما أن نجاح الخطـة – أي خطـة – يكمن في مدى وضوح أهدافها وأولوياتها ووسائل وأدوات تنفيذها ، ودقة وجدية وتناسق السياسات وفقاً لإطار زمني محدد .

وما من شك أن فرصة أفضل ستتاح لتحقيق أهداف خطط التنمية متى تم وضـع الاقتصاد في مساره الصحيح وأعيدت هيكلته بشكل جاد ، ومتى تم الالتـزام بتطبيـق مجمل السياسات المرسومة ، ومتى تحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعيـة والماليـة والبشرية المحدودة ، وعندما يتم تحديد دور الدولة الصحيـح في النشاط الاقتـصادي ، وعندما تشجع المبادرة الفردية لدفع عجلة التنمية ، وعند تحقيق نـوع مـن التـوازن والتوافق بين القطاعين – العام والأهلي – ورسم اختصـاص كل منهما ، وتـشجيـع التعاون بينهما لمصلحة الاقتصاد الوطني .. وهذا – بطبيعـة الحـال – لـيس أمـراً مستعصياً .

وهنا يجدر التوضيح بأن إعادة الهيكلة لا تعني تقليص مسؤوليات القطـاع العـام سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ، إنما تعني فقط تغييراً في أسلوب وأدوات تنفيـذ هـذه المسؤوليات ، وتكاملاً في الأداء بين مؤسسات الدولة الاقتـصادية والاجتماعيـة فـي مختلف القطاعات . كما يجدر التأكيد بأن دور الدولة لا يمكن إلغاءه أو تجاوزه مهمـا كانت سمة الدولة أو هويتها الاقتصادية ، وسواء كانت تطبـق سياسـات اشـتراكية أو رأسمالية أو غيرها ، إذ أن هناك نشاطات لا يستطيع القطاع الأهلي أو الأفراد القيام بها خاصة تلك التي تتطلب قدرات مالية وفنية يعجز القطاع الأهلي عن توفيرها ، أو تلـك المرتبطة بنشاط استراتيجي أو أمني كالدفاع أو ألأمن العام أو البنيـة التحتيـة (مثـل شبكات الطرق والسكك الحديدية ، والسدود ...الخ) والبحث العلمي ، وغير ذلـك مـن النشاطات ، إضافة إلى توجيه الموارد الاقتصادية بما يتناسب وأهداف التنمية المرسومة

للمجتمع والعمل على تكامل السياسات الفرعية المكونة للـسياسة الاقتـصادية العامـة والحرص على سلامة الأساليب والأدوات المستخدمة في تنفيذ تلك السياسات سواء فـي القطاع الإنتاجي أو القطاع الخدمي ، أو القطاع المالي أو النقدي أو التجاري .

وفي وقت ينتقل فيه العالم نحو المزيد من تحرير التجارة والمنافـسة والانفتـاح والاندماج في عملية العولمة ، يمكن الآن تسخير الموارد الطبيعية والبـشرية بـصورة أكثر فعالية في الاقتصاد الوطني والإقليمي والعالمي من خلال مباشرة نشاطات خدميـة إضافية لها دور مؤثر في التنمية . ويمكن أن يشمل ذلك نشاطات الـسياحة ، وتجـارة العبور ، والمناطق الحرة ، والثروة البحريـة ، وخـدمات الأمـوال ، والمـشروعات الدولية المشتركة ، والاستثمارات ، وتعزيز المهارات وحشدها لخدمة الاستثمار وذلـك بتطوير التعليم بشكل خاص وبتوفير مرافق تعليمية عصرية ومناهج تلبـي احتياجـات سوق العمل في الداخل والخارج .. وهذه نشاطات – رغم أهميتها – لم تعط في السابق الاهتمام الذي تستحقه .

ولا شك أن تلك النشاطات خاصة المرتبطة بتعزيز المهارات وحـشدها لخدمـة الاستثمار ، والتي ركز عليها " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002" ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، سيكون لها دور رئيسي في التنمية الاقتصادية ، وستوفر فرص عمل عديدة ، وسـتزيد إيرادات الخزينة العامة .. إضافة إلى أنها نشاطات تتلاءم مع مـسؤوليات الجماهيريـة العظمى ومهامها الكبيرة تجاه جاراتها في أفريقيا والوطن العربي والبحر المتوسط – بل العالم بأسره .

وأخيراً ، وليس هذا أقل الأمور أهمية ، يجدر التنبيه ، والأخذ بعين الاعتبار أيضاً عند إعداد خطة التنمية القادمة ، إننا نعيش في زمن تتسارع فيـه التحـولات العالميـة باتجاه الانفتاح والتقارب والتكتل ضمن وحدات أو تجمعات اقتصادية موسـعة ، تقـوم على عولمة الإنتاج وإزالة كافة العوائق الكمية والجمركية أمام حركة التبادل التجاري . ويتطلب الأمر منا مواجهة مع كل احتمالات المستقبل باعتبار أننا أخذنا طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . ومن ثم الاندماج في الاقتصاد والتجارة العالميـة . كمـا يتطلب منا القبول بشروط عديدة من بينها الحد التدريجي من التدخل المباشر في النشاط

الاقتصادي للمجتمع ، وتعزيز دور ومكانة القطاع الأهلي ليحتل موقعه الريـادي فـي عملية التنمية الاقتصادية .

وهنا يتعين القول والتأكيد بأن انطلاقنا نحو الاقتصاد العالمي والاندماج فيـه دون إعداد ودراسة ، أو تحضير الكفاءات البشرية والمؤسسات ، والأخذ بالأسلوب العلمـي الحديث ، لا يقل خطورة عن الانغلاق والإحجام عن التعامل مع العولمـة . ويحـدونا الأمل أن تأخذ خطة التنمية القادمة بعين الاعتبار مسؤوليات الجماهيرية التنموية لـيس في الداخل فحسب ، وإنما في نفس الوقت مسؤولياتها تجاه التحديات الخارجية المتوقعة في ظل العولمة .

تلك بعض القضايـا التي وددت إثارتها حول "هوية الاقتصاد ومهمة التخطيط" ، وأضيف: أن الحلول والمعالجات التي يتعين اتخاذها في مواجهة تلـك القـضايا هـي بالضرورة حلول معقدة ودقيقة ، وتحتاج إلى عمل جاد ومثابرة ، وإلى مرونـة كافيـة للتعامل مع المتغيرات الدولية الجديدة . وبذلك يمكن أن نخطو نحو الأمام على طريـق البناء الاقتصادي والتقدم لخير وصالح الإنسان الليبي الذي يجب أن يظل دائمـاً هـدف التنمية ووسيلتها ومحورها .

والـســـلام . .

www.npc.gov.ly